الفصل الثاني

محددات الاستدامة

أهداف الفصل

يعد هذا الفصل مدخلاً تأسيسيًّا ضروريًّا لاستيعاب معمق لـ «التنمية المستدامة» أو (الاستدامة)، الأمر الذي يؤكد ضرورة العناية التامة بكل ما يرد فيه من مصطلحات وأفكار وإشكاليات. يستهدف هذا الفصل بشكل جوهري تعميق الفهم لمحددات الاستدامة بماهيتها وتطور الاهتمام بها ومكوناتها ومداخلها الأساسية.

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تَعرِف أهم المفاصل التاريخية لتطور حركة «الاستدامة» على المستوى العالمي.

٢- أن تلم بأهم البواعث التي دفعت المجتمع الدولي لتبني «الاستدامة».

٣- أن تحلِّل درجة إلزامية «الاستدامة» من حيث التطبيق.

٤- أن تحلِّل جوانب الشمول والتكامل في مصطلح «الاستدامة».

٥- أن تلم بأهم تعريفات مصطلح «الاستدامة» في السياقات الدولية والعلمية.

٦- أن تعرِّف مصطلح «الاستدامة» بطريقة علمية دقيقة وبمنظور شمولي.

٧- أن تفكِّك تعريف «الاستدامة» بطريقة تحليلية.

٨- أن تفهم بعمق مكونات «الاستدامة».

٩- أن تحلِّل أهم مؤشرات الاستدامة.

١٠- أن تلم بأهم الأطر الإجرائية الخاصة بتحقيق الجودة وتوكيدها في مجال الاستدامة.

٢-١ تمهيد ضروري لـ «الاستدامة»

٢-١-١ الاستدامة: بواعثها ومؤتمراتها الدولية

من المهم في هذا السياق الإلمام المجمل بالبعد التاريخي لنشأة مصطلح «التنمية المستدامة» Sustainable Development (أو اختصارًا «الاستدامة» Sustainability، وهو ما سوف نستخدمه في هذا الكتاب)[٢٥]، حيث إن ذلك يعيننا على استيعاب قدر الأهمية المتراكمة التي يكتسبها هذا المصطلح في طبقات التاريخ والجغرافيا.

يمكن القول: إن نشوء هذا المصطلح تم في رحاب مؤتمرات الأمم المتحدة، وقد ظهر المصطلح رسميًّا لأول مرة عام ١٩٨٠م، وكان ذلك الظهور في وثيقة أممية بعنوان: «إستراتيجية المحافظة الكونية»، وقد اشترك في إعدادها كل من:

- «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» EUNP.
- «الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة» IUCN.
- «الصندوق العالمي للطبيعة» WWF.

وبعدها بسبع سنوات أي في عام ١٩٨٧م بَلورت وثيقةٌ أمميةٌ أخرى مصطلح «التنمية المستدامة» بقالب حظي بقبول دولي واسع فيما بعد، وعنوان تلك الوثيقة: «مستقبلنا المشترك» Our Common Future، وكان ذلك عن طريقة «اللجنة العالمية للبيئة والتنمية» UNCED[٢٧]، التي أصبح يطلق عليها في وقت لاحق «لجنة برونتلاند» نسبة إلى رئيسة الوزراء في النرويج «كرو هارلم برونتلاند» Cro Harlem Bruntdland (انظر الصندوق ٢-١).

لقراءة تقرير (مستقبلنا المشترك)،
انظر الموقع أدناه:
www.uqu.edu.sa/lib/ar/77159

صندوق ٢-١ الدكتورة برونتلاند رئيسة الوزراء النرويجية: مهندسة التعريف الشهير

الدكتورة «كرو هارلم برونتلاند» Cro Harlem Brundtland رئيسة الوزراء النرويجية سابقًا. ولدت برونتلاند في مدينة أوسلو (النرويج)، في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٩م، وأبوها ناشط سياسي واجتماعي، وهي طبيبة وحاصلة على درجة الماجستير في الصحة العامة، وقد اشتغلت ٢٠ عامًا في المناصب العامة، منها ١٠ سنوات كرئيسة وزراء. وقد بدأت برونتلاند بالاهتمام بمجالات الصحة العامة والبيئة أثناء درجة الماجستير في الصحة العامة في جامعة هارفارد، وبعد رجوعها للنرويج في عام ١٩٦٥م باشرت العمل في تلك المجالات، واكتسبت سمعة كبيرة لحماسها وجهودها الكبيرة، وفي ١٩٧٤ أصبحت «وزيرة البيئة»، ثم أصبحت أصغر رئيس وزراء في النرويج وذلك في ١٩٨١، وكل ما سبق جعل لها سمعة دولية، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ إلى تكليفها بمهمة دولية رفيعة المستوى حيث تولت رئاسة لجنة دولية معنية بالبيئة والتنمية وهي لجنة:

the World Commission of Environment and Development (the Brundtland Commission)

وقد نشرت تلك اللجنة واحدًا من أكثر التقارير شهرة وهو «تقرير مستقبلنا المشترك» وذلك في عام ١٩٨٧. هنالك مقابلة مهمة في جامعة هارفارد مع برونتلاند، وقد أبانت في المقابلة عن مراحل حياتها الأكاديمية والمهنية وأوضحت العديد من الجوانب حول الاستدامة وكيف استطاعت اتخاذ قرارات مؤثرة في هذا المجال. المقابلة باللغة الإنجليزية، يمكن الاستماع لها في اليوتيوب عبر العنوان التالي:

Gro Harlem Brundtland on the Role of WHO

المصدر:

انظر موقع تابع للأمم المتحدة: www.un.org/News/dh/hlpanel/brundtland-bio.htm

ويمكن الإشارة إلى أهم مؤتمرات الأمم المتحدة التي تناولت بشكل أو بآخر مسألة «الاستدامة»[٢٨]:

٢-١-١-١ مؤتمر أستكهولم ١٩٧٢

مؤتمر استكهولم (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة) هو منصة أولية لبروز بعض دلالات مفهوم «التنمية المستدامة»، حيث جرى مناقشة قضايا البيئة وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية كالفقر وضعف التنمية في الكثير من الدول، وقد عدت تلك الأشياء من أشد أعداء البيئة، كما انتقد

المؤتمر تغييب البعد البيئي في «التخطيط التنموي» و«السياسات الإنمائية»، وتم التأكيد على ضرورة الاتصاف بالرشد في استخدام واستهلاك الموارد بما يضمن بقاءها للأجيال القادمة، وأكد «البيئيون» على حتمية المحافظة التامة على كوكب الأرض، مشددين على أنه «لا بديل للكوكب».

٢-١-١-٢ مؤتمر ريو دي جانيرو ١٩٩٢

في مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر قمة الأرض) تم إدراج مسائل البيئة والتنمية ضمن مفهوم «التنمية المستدامة»، وقد أضفى هذا المؤتمر «الشرعية الدولية» على هذا المفهوم، وتم التشديد على ربط مسائل البيئة بالاجتماع والاقتصاد ضمن وثيقة محورية جرى إصدارها في المؤتمر بمسمى «أجندة القرن ٢١» باعتبارها خارطة طريقة وخطة شاملة لتحقيق الاستدامة، وقد تم تأكيد أهمية المشاركة الشعبية في وضع الخطط والبرامج التنموية وآليات تضمن تحقيق العدالة في توزيع الثروات. ومن الأمور المهمة في هذا المؤتمر أنه تم تشكيل «لجنة التنمية المستدامة»، وأوكل لها وضع الإطار المعياري لمعاونة الدول على تحديد مستويات التقدم في مجال الاستدامة. وقد أشار المؤتمر إلى الدور الفاعل الذي يجب أن تلعبه الإدارة والأعمال في مجال تدعيم الاستدامة.

٢-١-١-٣ مؤتمر كوبنهاجن ١٩٩٥

في مؤتمر كوبنهاجن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) احتلت مسألة التنمية الاجتماعية الأهمية الأكبر، مع مناقشة كيفية معالجة مشكلة الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والصحة للجميع والمساواة بين الرجل والمرأة وتدعيم برامج التنمية في الدول الأقل نموًّا.

وبعد هذا المؤتمر بسنة أي في عام ١٩٩٦م عُقِد اجتماعٌ في مدينة بيلاجيو الإيطالية وحضره مجموعةٌ من الخبراء لوضع مبادئ الاستدامة، وقد أسفر عن وضع عشرة مبادئ، على رأسها المبدأ الأول الذي يؤكد على ضرورة وضع رؤية واضحة للاستدامة يتم ترجمتها إلى أهداف قابلة للتحقق، وقد شددت المبادئ الأخرى على اكتمال المنظمات المعنية بالاستدامة وتكاملها، ووضع الآليات الكفيلة بالاستمرار وعدم الانقطاع لحين تحقيق الرؤية والأهداف.

٢-١-١-٤ مؤتمر نيويورك ٢٠٠٠

مؤتمر نيويورك (مؤتمر الألفية) أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ الاستدامة، وقد احتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية، مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.

٢-١-١-٥ مؤتمر جوهانسبرج ٢٠٠٢

مؤتمر جوهانسبرج (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) ناقش الفرص والتحديات أمام التنمية المستدامة، وأصدر المؤتمر «خطة جوهانسبرج» لوضع الترتيب اللازم لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالاستدامة، وقد أُكِّد في المؤتمر على ضرورة وضع كل دولة لإستراتيجيتها الخاصة للاستدامة،وذلك قبل حلول عام ٢٠٠٥م. وهذا يعني أننا أمام تأخر كبير في العالم العربي في مجال وضع هذه الإستراتيجيات وتنفيذها، فمعظم الدول العربية لم تنجز شيئًا مذكورًا في هذا الاتجاه.

٢-١-١-٦ مؤتمر ريو دي جانيرو ٢٠١٢

يعد هذا المؤتمر من أهم المفاصل التاريخية الأممية بشأن إدماج الاستدامة في التعليم العالي على وجه التحديد، نظرًا للإيمان المترسخ بأهمية هذا التعليم في صناعة عقول المستقبل، وقد أُعلِن في هذا المؤتمر عمَّا سُمِّي بـ «وثيقة التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات التنمية المستدامة»، مع مطالبة قادة تلك المؤسسات بالتوقيع على تلك الوثيقة وحشد التأييد السياسي[٢٩].

٢-١-٢ الاستدامة: بين الأهمية والإلزام

الإطلالة السريعة السابقة حول نشأة مفهوم «الاستدامة» يؤكد على حقيقة ترسخ الاهتمام بمسألة الاستدامة على مستوى المجتمع الدولي، وما ينتج عنه من ممارسات على مستوى الدول ومؤسساتها. وفي الفضاء العربي، يعد عام ٢٠٠١ بداية الاعتراف الرسمي العربي بمسألة

الاستدامة، حيث تم الإعلان في القاهرة عن تجديد التزام العالم العربي بالمسؤولية المشتركة لتحقيق تلك التنمية[٣٠]، غير أن هذا الإعلان الرسمي - على أهميته - لا يكفي، فالأجندة التنموية يجب أن تكون متخمة بأعمال ملموسة في الواقع العملي، مع التشديد على أهمية التعاون والشراكة وفق منظور إستراتيجي قومي.

ونعيد التذكير بأن النظرة الاقتصادية للتنمية تم تجاوزها - على الأقل نظريًّا - بسبب ضيقها ولآثارها السلبية على الخارطة التنموية في أي مجتمع يتبناها، وقد أوضحنا بعض آثارها في الفصل الأول. وإزاء أهمية الاستدامة فيمكن القول: إنها باتت من أفضل المداخل التنموية، وقد أصبحت «النموذج التنموي الشائع» Dominant Paradigm of Development في الدول المتقدمة والنامية أو الآخذة بالنمو، بل أصبحت تمثل «الرؤية الإستراتيجية الدولية» للتنمية، بدليل تبنيها من قبل المنظمات الدولية على نحو ما بيناه، وذلك نظرًا للشمولية التكاملية في أبعادها، بخلاف النظرة الضيقة للمدخل الاقتصادي للتنمية الذي يجعلها مساوية لـ «النمو الاقتصادي»، ومما يعين على شيوع فكرة الاستدامة أنه يمكن اعتناقها من قبل الجميع، بوصفها رؤية وإطارًا إستراتيجيًّا لإحداث التوازن بين جوانب التنمية المنشودة. وسيتضح هذا الأمر جليًا في الأجزاء التالية.

وهنالك شواهد عديدة تبرهن على العناية الفائقة التي تحتلها «الاستدامة» لدى الدول المتقدمة، ومن ذلك أنها تؤسس لها منظمات على أعلى مستوى، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية أسست «مجلس الرئيس للتنمية المستدامة» Presidents Council on Sustainable Development[٣١]. وتشجع الحكومة الأمريكية - على سبيل المثال - مؤسساتها الجامعية على إقرار مبدأ «الجامعة المستدامة» Sustainable University[٣٢]، غير أنني أشير إلى ما تتلبس به تلك الحكومة من «نفاق سياسي» حيث تمتنع فيه عن التوقيع على المعاهدات الدولية المناهضة للتلوث البيئي، خاصة أن أمريكا تعد من أكبر الملوثين في العالم[٣٣]. ومع كل ما ذكر، نجدد التساؤل بطريقة مباشرة، لنقول: تبني «الاستدامة» في المؤتمرات الدولية على نحو ما سبق، هل يعني أن الاستدامة باتت مُلزِمة للدول؟

هذا سؤال جيد، ولا بد أن نجيب عليه بدقة عالية بقدر المستطاع. من العسير القول: إن الاستدامة أضحت مُلزِمةً للدول، على الرغم من وجود أطر قانونية وإجرائية وعلمية دولية تقر هذه الاستدامة وتضغط باتجاه اعتمادها. ويصدِّق هذا التوصيف ما يقرره مؤلفا كتاب «بيان

للمدن المستدامة» و«جيرمي جينز» و«ستيفان جاغر»، حيث يقولان: «تطمح الاستدامة أساسًا إلى أن تصبح مفهومًا من مفاهيم القانون الدولي، وهي لا تدعي أنها تأخذ وضعية الحقوق ذاتها الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنها من حيث الأهمية تعد من الأمور الأساسية بالدرجة ذاتها. وفي النهاية، إن لم تصبح التنميةُ مستدامةً، فإن الإنسانية ستواجه في القريب العاجل عوامل القضاء على بقائها»[٣٤].

افترضوا أننا ذهبنا مع أكثر الاحتمالات تفاؤلاً التي تفيد بأن «الاستدامة» ستكون ملزمة للدول بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ففي هذه الحالة يجب أن نتذكر جيدًا أن إلزامية الاستدامة قانونيًّا لا يضمن ترجمة مبادئها واقعيًّا، فانتهاك حقوق الإنسان - المقرة قانونًا - في الكثير من الدول بشكل أو بآخر يجعلنا نسلِّم بحتمية بناء «العقل المستدام»، ونعني به:

ذلك النسق من التفكير الذي يصنع قرارات مستدامة ضمن إطارها القيمي والقانوني.

ومهمة بناء «العقل المستدام» ليست يسيرة على الإطلاق، بيد أنه يجب علينا المضي قدمًا في هذا السبيل، بما يقتضيه ذلك من إدماج الاستدامة في برامج التعليم وحقنها في البرامج الإعلامية والثقافة الشعبية، كي تغدو الاستدامة بمثابة الإطار التفكيري للأكثرية، بما يبشئ وضعية مواتية لتطبيق الاستدامة في أرض الواقع.

٢-١-٣ الاستدامة: شمول وتكامل

هنالك حيثيات عديدة متنوعة تؤكد على البعد الشمولي التكاملي للاستدامة، ويصعب حصرها نظرًا لكثرتها ومن ثم استغراق صفحات عديدة، ولذا فسوف نشير إلى بعضها، وذلك كما يلي:

- أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦ كتابًا مهمًّا بعنوان: «مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات»، وضمّنته ١٣٠ مؤشرًا لهذه التنمية، وقد جرى تخفيض تلك المؤشرات إلى ٥٨ مؤشرًا نظرًا لصعوبة توفير بيانات الاستدامة، وقد تم توزيعها في أربع مجموعات كبيرة[٣٥]:

- مؤشرات بيئية (الغلاف الجوي، والغلاف الأرضي، والمحيطات والبحار، والمياه العذبة، والتنوع الأحيائي).
- مؤشرات اقتصادية (الهيكل الاقتصادي، وأنماط الاستهلاك والإنتاج).
- مؤشرات اجتماعية (العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والإسكان، والأمن، والسكان).
- مؤشرات مؤسسية (الإطار المؤسسي، والقدرة المؤسسية).

منظمة اليونسكو تقرر أن من أهم الأهداف الاجتماعية للاستدامة: الإدارة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والتسامح، وتحقيق جودة الحياة للأجيال المعاصرة والقادمة على حد سواء[٣٦]، مع التأكيد على أن من حقوق الإنسان الظفر ببيئة سليمة توفر له مقومات الصحة والرفاهية[٣٧].

هنالك ضرورة لأن يكون لكل دولة إستراتيجية للاستدامة، وقد أكد تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD لإستراتيجيةالاستدامةعلى تحقيق الشمولية والتكامل، حيث نص على أنها تعكس: «مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك»، على أن تستكمل منظومتها القانونية وما يلزم من الآليات والحشد للموارد الكافية[٣٨].

لا يمكن الحديث عن الاستدامة دون ملامسة ما يمكننا تسميته بـ «أخلاقيات الاستدامة» الذي يعكس:

الإطار القيمي الذي يوجّه التفكير والقرار والممارسة في مجال الاستدامة.

إذن، ثمة أخلاقيات للاستدامة يتعين تجذير وعينا والتزامنا بها على نحو صارم، ولعل من أهمها الالتزام بعدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وعدم استهلاك الموارد المتجددة بمعدلات يؤثر على نمط تجددها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات البيئية ومعالجتها ونحو ذلك[٣٩].

- ومن خلال الاستقصاء الدقيق لسلوكيات المنظمات والأفراد إزاء البعد الأخلاقي، يتبين لنا أنه لا يسوغ إطلاقًا ترك هذا البعد للوازع الديني أو القيمي لوحده، إذ إنه لا يكفي للظفر بمستويات مقبولة من الالتزام، مما يؤكد على أهمية إقرار منظومة تشريعات متكاملة، بشرط توفير مقومات تطبيقها على نحو صارم. ويدخل في ذلك ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات (CRS) Corporate Social Responsibility، حيث إن نسبة منها ينبغي أن يتجاوز إطار التخيير إلى الإجبار والفرض، لا سيما إزاء المنظمات المتورطة في التلوث البيئي بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة[٤٠].

- يجب النظر إلى الاستدامة على أنها عملية مجتمعية، تسهم فيها كافة الأطراف: الحكومة ومؤسسات التعليم والوزارات والمنظمات العامة والقطاع الخاص والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، مع تأكيد ضمان الحقوق الشعبية في نهج ديمقراطي مستدام (التمكين)، وتحقيق متطلبات جميع الفئات وعلى رأسهم الفقراء والمهمّشون في الراهن والمستقبل، مع ما يستوجبه ذلك من تفعيل رأس المال الاجتماعي وتمتين شبكات العلاقات الاجتماعية وتوطيد الثقة في المجتمع[٤١].

- النظر إلى الاستدامة كعملية مجتمعية يحتم علينا الإيمان بضرورة تحسين جودة الاتصال مع كافة الأطراف بشكل فعال ومقنع، عبر استخدام كافة الأساليب الملائمة ومنها النشرات التعريفية الدورية، وحلقات النقاش، والشاشات الخضراء الكبيرة لعرض محتويات توعوية في مجال الاستدامة[٤٢].

٢-٢ الاستدامة: التعريف والمكونات

٢-٢-١ تعريف الاستدامة

الأجزاء السابقة تؤكد لنا أن مصطلح «التنمية المستدامة» (الاستدامة) قد شهد تطورًا مرحليًّا متواصلاً، وذلك نتيجة طبيعية للتطور الحتمي في الفكر البشري إزاء الاهتمام والبلورة والإنضاج والتطبيق لمسألة الاستدامة. وهنالك تعريفات عديدة في الأدبيات العلمية لهذا المصطلح. ويمكن الإشارة إلى أهم أسباب ذلك التعدد في التعريف، وذلك كما يلي:

أولاً: أن هذا المصطلح يقع ضمن مصطلحات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي مصطلحات صعبة في تركيبها وبنائها من جراء تعقد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، فالمصطلح - كما هو معلوم - مزاوجة بين «المدلول» (=المعنى المراد نقله) و«الدال» (=الكلمة التي تستخدم لنقل المعنى)، ومثل هذه المزاوجة بين الدال والمدلول في العلوم الاجتماعية والإنسانية عسيرة للغاية، نظرًا لوجود مسافة بينهما تفوق المسافة بين الدال والمدلول في العلوم الطبيعية، مع حقيقة تعدد المدلولات والدوال في ذهن من يصنع المصطلح الإنساني والاجتماعي وفي ذهن من يستخدمه أيضًا. فمثلاً لو لاحظ عالم كيمياء ظاهرة معينة في المختبر فإن عالمًا آخر يشاركه ذات الملاحظة ومن ثم تسهل عملية البحث عن كلمة لنقل تلك النتيجة أو المعنى، بخلاف الوضع في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ ثمة اختلاف في الرؤية بين الأشخاص للمعاني والكلمات والنتائج، وهذا ما يجعل العملية الاصطلاحية عسيرة.

ثانيًا: بجانب الصعوبة الاصطلاحية، هنالك صعوبة تنبع من حقيقة تعقد مسألة الاستدامة وتشابك العلاقات فيما بينها مكوناتها الرئيسة، الأمر الذي يضيف نوعًا آخر من الصعوبة في وضع تعريف يحظى بقبول عام.

ثالثًا: تعقد مسألة الاستدامة وتنوع مكوناتها وأهدافها وانعكاساتها واستحقاقاتها أدى إلى تعدد الحقول المعرفية التي تعنى بهذه المسألة، مما أوجد «منصات معرفية» متنوعة، أي أن حقل الاستدامة حقل «هجين» أو «مختلط» أي متداخل التخصصات[٤٣]، وهذا يؤدي إلى تعدد المداخل، ومن ثم التعريفات للتنمية المستدامة التي تحمل بين طياتها تنوعًا شديدًا، من جهة أركان التعريف والأهمية النسبية لكل ركن، فضلًا على الاتجاه نحو إما التوسيع أو التضييق في التعريف.

وبعد هذه المقدمة المنهجية المختصرة حول المسألة الاصطلاحية للاستدامة، يمكننا استعراض أهم التعريفات البارزة في الأدبيات العلمية، التي تعكس مداخل متنوعة وربما مفاصل مهمة في تطور هذا المصطلح، وذلك في محورين هما:

٢-٢-١-١ تعريفات منظمات:

سيتم التركيز على أهم التعريفات التي تمت بلورتها من قبل منظمات أممية على وجه التحديد، وذلك كما يلي:

يعد تعريف لجنة برونتلاند (١٩٨٧م) في تقرير «مستقبلنا المشترك» أشهر تعريف في الأدبيات العلمية، وحظي بقبول واسع، ويركز على حماية رصيد الأجيال القادمة، وذلك أن الاستدامة تعني وفق تلك اللجنة الشهيرة[٤٤]:

«تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها»

ويجب التأكيد على أن الفكرة الجوهرية في هذا التعريف تكمن في «مبدأ حتمية المحافظة على الرصيد للأجيال القادمة»، ويؤكد البعض من جهة أخرى على أن لهذا التعريف استحقاقات عديدة: منها السعي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لكافة دول العالم، وعلى رأسها الدول الفقيرة والنامية، مع إشاعة الثقافة والقيم التي تُعلي من شأن «السلوك الأخضر»، وعدم التوسع في الاستهلاك، وعدم تجاوزه لحدود الممكن بيئيًّا[٤٥]. وهنالك انتقادات عديدة لهذا التعريف، ومنها أنه شديد العمومية، دون إعطاء ملامح واضحة للتنمية المستهدفة ولا لأذرعها التي تنهض عليها[٤٦].

تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو Food and Agriculture Organization, FAO)، حيث تعرِّف الاستدامة (١٩٨٩م) بأنها: «إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية (في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية) الأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئيًّا وملائمة تقنيًّا ومجدية اقتصاديًّا ومقبولة اجتماعيًّا»[٤٧]. هذا التعريف ينحاز للمسائل ذات الصلة بالزراعة والموارد الطبيعية، وهذا نابع من كونه صادرًا من منظمة الفاو، مع ميله إلى إعطاء أهمية لجوانب عديدة، فضلًا على تبني مبدأ «رصيد الأجيال القادمة» وضرورة المحافظة عليه.

مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م أكد على أن الإنسان هو حجر الزاوية في الاستدامة، مع وجوب حصول الناس على حياة صحية منتجة بطريقة متناغمة مع البيئة، وتحقيق العدالة عند الوفاء بالاحتياجات التنموية والبيئية للحاضر والمستقبل[٤٨]. هذا المنظور يركز على «التنمية البشرية» وهو بُعدٌ ضروري في الاستدامة، كما أنه لا يُغفِل فكرة البيئة والعدالة الاجتماعية وتلبية الاحتياجات والمحافظة على الرصيد المستقبلي للأجيال القادمة.

البنك الدولي يعرف الاستدامة بأنها: «العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن»[٤٩]. من الواضح أن هذا التعريف يركز على البعد الرأسمالي وضمان تنميته أو ثباته بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة، مع ترسيخ مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية.

٢-٢-١-٢ تعريفات باحثين

تزخر الأدبيات العلمية بتعريفات كثيرة جدًّا لعدد من العلماء والباحثين[٥٠]، وسوف نعرض لبعضها كما يلي:

يعرف الاستدامة العالم الاقتصادي الشهير «روبرت سولو» – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٨٩م- بأنها: «عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي»، ولا يركز «سولو» في نظرته لهذه التنمية على الطاقة الإنتاجية والموارد فقط، بل على البيئة أيضًا، حيث يؤكد على ضرورة التفكير في نوعية البيئة التي سنورثها للأجيال القادمة[٥١].

يعرفها «وليم رولكز هاوس» - مدير حماية البيئة الأمريكية - على أنها: «العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين»[٥٢]، وهنا تظهر نزعة مزدوجة إزاء التنمية الاقتصادية والبيئية باعتبار تكاملهما في العملية التنموية، غير أننا نلاحظ غيابًا للبعد المجتمعي مع الميل إلى جعل «النمو الاقتصادي» غاية بحد ذاتها، وهذا ما لا نتفق معه، كما أن التعريف خلا من الإشارة إلى مبدأ رصيد الأجيال المستقبلية.

يعرفها الباحث «مُنرو» بأنها «كلٌّ معقد من الأنشطة التي يُتوقع أن تحسِّن الحياة البشرية في سياق يستديم ذلك التحسين»[٥٣]. هذه التعريف يقر بتعقد الاستدامة وأنشطتها وعملياتها، ويشير إلى «عنصر عدم التأكد» Uncertainty وذلك أنه يستخدم كلمة «يتوقع»، ويركز هذا التعريف على تحسين الحياة البشرية بشرط العمل على استدامتها.

والباحث «هاربر» يعرفها بأنها: الربط بين ما يستدام وما ينمَّى، مع وجود طيف متنوع في الممارسة، فثمة من يركز فقط على «ما يستدام» في حين أن آخرين يركزون فقط على «ما ينمى»[٥٤]. والإشارة الأساسية في هذا التعريف تذهب إلى الكشف عن وجود نوع من التطرف في جانب التنمية على حساب الاستدامة أو العكس، وكأن التعريف يقول بوجوب إحداث التوازن، وهذا أمر صحيح من الناحية النظرية، على أن الشكوى في كثير من الأحايين هو من جراء طلب تحقيق التنمية على حساب الاستدامة بأبعادها البيئية وغيرها، وهذه الإشكالية الكبرى التي نعاني منها.

٢-٢-١-٣ نحو تعريف شامل للاستدامة

بعد هذا التطواف في عدد من التعريفات المؤسسية والبحثية، نخلص إلى وجود عدد من القواسم المشتركة في أغلبها، ومن ذلك التركيز على مبدأ حتمية المحافظة على رصيد الأجيال القادمة، مع إشارة إلى المكونات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بأوزان مختلفة من الأهمية وبقوالب متنوعة أيضًا، مع عدم خلوها من حديث مباشر أو غير مباشر حول العدالة والمشاركة الشعبية. ومما لا شك فيه أن مثل تلك التعريفات كان لها أثر إيجابي كبير في إثراء فكر الاستدامة وإنضاج أدبياتها، ونحن مدينون لهذه الإسهامات العلمية بل النضال الكبير الذي بذله المؤمنون صدقًا بالاستدامة وحتمية اعتناقها كمبدأ تنموي على المستويات الوطنية والقومية والدولية. وفي هذا الكتاب، نقدم تعريفًا للاستدامة، عله يسهم في تعميق الفهم وتجويد الممارسة العملية في الواقع. الاستدامة هي:

> **كلُّ ما يؤدي إلى ترقيةٍ عادلةٍ متواصلةٍ متكاملةٍ للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلاً؛ ضمن إطارٍ حضاريٍ إستراتيجيٍ تعاقديٍ يصون وينمي البيئةَ والمواردَ.**

وتمامًا كما فعلنا حيال تفكيك تعريف مصطلح «التنمية»، فسوف نقوم بتفكيك تعريف مصطلح «الاستدامة». الكلمات المفتاحية الواردة في هذا التعريف عديدة، وتشمل: «كل ما يؤدي»، «ترقية»، «عادلة»، «متواصلة»، «متكاملة»، «الحياة البشرية»، «حاضرًا ومستقبلاً»، «حضاري»،

«إستراتيجي»، «تعاقدي»، «يصون وينمي»، «البيئة»، «الموارد». ويمكن لنا استنباط الكثير من المعاني المعمقة من عملية التفكيك هذه، ومن بينها الآتي:

١- كلمة «كل» تفيد معنى التركيب، فالكل مركَّب من أجزاء، كما أنها تفيد التعقيد أيضًا، من جراء تفاعلات هذه الأجزاء بطريقة معينة كي يكون الكل كلاً. ومن المعاني المترتبة على «كل» معنى الترابط والتكامل، فأجزاء الكل لابد أن تترابط وتتكامل فيما بينها كي تنتج «الكل».

٢- «كل ما يؤدي» تعكس: «الأفكار»، «الأفعال»، «النواتج»، «الغايات»، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن «الاستدامة» تعبر عن فكرة «النظام» (= مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات)، أي أن الاستدامة هي: نظام يتضمن مزيجًا من الأفكار والرؤى التي تترجم إلى خطط وبرامج وأفعال مدروسة لتحقيق غايات وأهداف ونواتج محددة. وفي الاستدامة يجب ألا نركز فقط على النواتج والآثار مع أهميتها الكبيرة، بل لا بد من مراعاة الأفكار والعمليات ذاتها، والتدقيق في مدى دقتها وملاءمتها.

٣- البعد الغائي للاستدامة يكمن في «الترقية» لـ «الحياة البشرية»، بما يرفع «جودة الحياة» بكافة أشكالها.

٤- يجب أن تتصف تلك الترقية بكونها: «عادلة، متواصلة، متكاملة». ومن هنا فإن الاستدامة المستهدفة يجب أن:

- تحقق «العدالة» في جميع صورها وأشكالها، ولكافة الناس على المستويات الوطنية والقومية والدولية.
- تتصف بـ «الاستمرارية والتواصل» الذي لا ينقطع، لأي سبب من الأسباب، الأمر الذي يغذي روح التحدي بضرورة اصطحاب النفس الطويل في الاستدامة، وبما يحقق عنصر «التراكمية».
- تعالج وتشبع بطريقة «تكاملية» كافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

٥- الاستدامة لا تُعنى فقط باحتياجات الأجيال الحاضرة، بل تهتم بذات القدر من الاهتمام إن لم يكن أكثر باحتياجات «الأجيال القادمة». وهذا يكرِّس البعد الأخلاقي في الاستدامة، إذ إنها تتطلب الاتصاف بفضائل الإيثار والكرم والجود والإقلاع عن رذائل الطمع والبخل والأنانية، بما يجعل الإنسان مؤمنًا بعدم استنزاف الموارد على نحو يؤثر على أرصدة واحتياجات الأجيال القادمة.

٦- لتحقيق الاستدامة وفق احتياجات المجتمعات، فإنه لا بد من مراعاة الإطار «الحضاري الثقافي» لتلك المجتمعات، ومنها مجتمعاتنا العربية المسلمة، أي أن الاستدامة تتأسس على مبدأ «الملاءمة الحضارية الثقافية»، وذلك أنه ثابت أن لكل مجتمع إطاره الذي يخصه واحتياجاته ومزاجه الخاص.

٧- الاستدامة عملية عسيرة ومعقدة للغاية، وتتطلب جهودًا تكاملية من قبل الجميع، وكل ذلك يؤكد على ضرورة الاعتماد على «التفكير الإستراتيجي»، وما يتضمنه من تخطيط إستراتيجي وإدارة إستراتيجية لكافة الأبعاد المتعلقة بالاستدامة.

٨- ما يكمِّل البعد الإستراتيجي في الاستدامة، ويعين على تحقيق الكثير من الأهداف كالعدالة والمشاركة الشعبية وتفعيل رأس المال الاجتماعي أن تتم الاستدامة وفق «إطار تعاقدي» بين الحكومات والشعوب، وبين مؤسسات وفعاليات المجتمع فيما بينها، وبين الدول فيما بينها، وبين الدول والهيئات الدولية؛ على نحو يحقق أعلى درجات التكامل والشراكة فيما بين هذه المنظومات المختلفة.

٩- من الأبعاد الجوهرية في الاستدامة مبدأ «مزاوجة الصيانة والتنمية»، ويتولد من تلك المزاوجة نوع من التكامل والتوازن في أعمال الاستدامة.

١٠- مبدأ «مزاوجة الصيانة والتنمية» يجب أن يشمل: البيئة الطبيعية والمستحدثة بجميع مكوناتها وأنواعها، والموارد بكافة مصادرها وأشكالها؛ على نحو يُفلِحُ في «توريث عادل آمن» للبيئة والموارد للأجيال القادمة، فمن ضِمن حقوق الإنسان الأساسية حقه في أن يعيش في بيئة آمنة لا تؤثر على صحته ولا رفاهيته ولا تنميته. ومن هنا نرى كيف يعمل هذا التعريف على أن يعضد كل جزء منه الجزء الآخر، وربما تكون هذه ميزة له.

٢-٢-٢ مكونات الاستدامة

بات من المسلَّم به أن فكرة الاستدامة تتأسس على ثلاث ركائز متداخلة متكاملة[٥٥]:

(١) **البيئة:** بما يصون وينمّي جميع المكونات البيئية التي تشمل:

- البيئة الطبيعية (الماء والهواء والتربة ومصادر الطاقة والأحياء بكافة أشكالها والأنظمة البيئية «الإيكولوجية»).
- البيئة المستحدثة (المباني والمصانع والمرافق بكافة أنواعها).

(٢) **الاقتصاد:** بما يزيد من رفاهية المجتمع ويعالج الفقر والبطالة عن طريق حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة كفؤة.

(٣) **الاجتماع:** بما يكرّس العدالة والديموقراطية وحقوق الإنسان والرفاهية الاجتماعية ويفي باحتياجات الناس، حاضرًا ومستقبلاً.

ويمكن النظر إلى الاستدامة عبر ثلاثة «مثلثات ذهبية»، وكل مثلث ينتظم ثلاثة مكونات رئيسة، وذلك كما يلي[٥٦]:

المثلث الأول: مكونات الاستدامة، وتشمل:

- البيئة.
- الاجتماع.
- الاقتصاد.

المثلث الثاني: مبادئ الاستدامة، وتشمل:

- شمولية النطاق.
- تكامل الأعمال.
- الشراكات.

شكل ٢-١
التوازن بين البيئة والاجتماع والاقتصاد في الاستدامة

المثلث الثالث: أطراف الاستدامة، وتشمل:

- السلطات العامة.
- المجتمع المدني.
- الإعلام.

٢-٢-٣ الاستدامة والجودة

من أهم المسارات التي اشتغل عليها بعض الباحثين ما يتعلق بضمان جودة الأعمال والمخرجات في مجال الاستدامة. ويمكن الحديث عن جوانب عديدة لها صلة بتلك الجودة، ومن ذلك ما يتعلق بتطوير أطر تنظيمية وإجرائية لإعداد تقارير خاصة بالاستدامة وضمان الجودة وتوكيدها مع تشجيع المنظمات على الالتزام بها، ولقد بُذلت جهود عديدة لوضع أطر تفصيلية تخص منظمات معينة، فعلى سبيل المثال لتجذير الاستدامة داخل منظمات التعليم العالي على وجه التحديد، تم وضع أطر تنظيمية وإجرائية تخص تلك المنظمات، ويظهر الجدول التالي أمثلة عليها:

جدول ٢-١ أمثلة على الأطر التنظيمية والإجرائية لضمان الجودة في مجال الاستدامة

م	أطر تنظيمية وإجرائية لضمان الجودة في الاستدامة (أطر عامة)	أطر تنظيمية وإجرائية لضمان الجودة في الاستدامة (أطر خاصة بالتعليم العالي)
١	ISO 14031	the National Wildlife Federation's State of the Campus Environment
٢	the Social Accountability 8000 Standards	the Sustainability Assessment Questionnaire (SAQ)
٣	the GRI Sustainability Guidelines	Higher Education 21's Sustainability Indicators
٤	Eco-Management and Audit Scheme	the Auditing Instrument for Sustainable Higher Education

المصدر: (Lozano, 2011) مقتبس من: البريدي (2013)، تعليم الاستدامة في الجامعات العربية (جدولة الملف)

وقد بدأت فعليًّا أعداد متزايدة من الجامعات بإعداد ونشر تقارير الاستدامة، ومن ذلك جامعة «شينشاو» اليابانية Shinshu حيث بدأت بإعداد تقارير بالاعتماد على نظام الأيزو ١٤٠٠١ بدءًا من العام ٢٠٠١م. وفي الاتجاه ذاته، استعرضت بعض الدراسات التطبيقيةاستخدام مثل

تلك التقارير، فعلى سبيل المثال استعرض «لوزانو» تقارير ١٢ جامعة على المستوى العالمي[٥٧]، مع وجوب التنبه إلى عدم وجود أي جامعة عربية ضمن تلك الجامعات.

وقد سعت بعض الدراسات التطبيقية لاستخدام The Sustainability Assessment Questionnaire SAQ لفحص مدى التزام بعض الجامعات الكندية بالاستدامة، ويشتمل SAQ على سبعة محاور، هي: المقررات، والأبحاث والمنح، والعمليات، والهيئة التدريسية والطاقم الإداري، والتوعية والخدمات، والفرص الطلابية، ورسالة الجامعة وهيكلتها والتخطيط[٥٨].

٢-٢-٤ الاستدامة: نظرة نقدية

من المتعين علينا في سياق افتتاح حديثنا عن «التنمية المستدامة» أو «الاستدامة» أن نقرر بكل وضوح بأن حماسنا وتأليفنا لهذا الكتاب في مجال الاستدامة ودعوتنا لتبني فكر الاستدامة لا يعني البتة أنه فكر ناجز ومكتمل في كل جوانبه المفاهيمية والتطبيقية أو أنه فكر متعالٍ على النقد، كلا، فهو لا يعدو أن يكون نتاجًا بشريًّا، ومن ثم فهو عرضة للخطأ والنقص والضعف والتحيز، كما أنه قد يكون - وهذا الأخطر - متكئًا لاستجلاب مصالح خاصة وبالذات للدول المهيمنة أو القوية أو «دول المركز» على حساب الدول الضعيفة أو المهمشة أو «دول الأطراف»، وكل ذلك يؤكد على الحاجة الماسة إلى استصحاب الفكر النقدي عند التعاطي مع فكر الاستدامة في أبعاده الاصطلاحية والعملية سواء على المستويات الوطنية أو القومية أو الدولية، والكتاب لا يخلو من بعض المعالجات النقدية في بعض المسارات (بما في ذلك الأسئلة والأنشطة البحثية)، وقد يكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، على أننا نثق بأن القدرة النقدية لدى القارئ والدارس ستكمل البعد النقدي الواجب في هذا الاتجاه، وبخاصة أن الاستدامة - فكرًا وممارسة - تحدث وتتشكل وتتطور في سياق ديناميكي معقد، يقذف كل يوم بحقائق ومعطيات وأطراف ودراسات ونتائج جديدة.

وكيف لا نقرر الحاجة لاستصحاب الممارسة النقدية بشكل واع، وفكر الاستدامة نفسه يقرر ضرورة التربية على التفكير النقدي، وهنا نستدعي - على سبيل المثال - ما تقرره منظمة اليونسكو في فلسفة وبرامج تعليم الاستدامة (للمزيد انظر الفصل الثالث). إذن، لنقل بأن «النقد عمود في خيمة الاستدامة»، وهو ما يضفي عليها ثباتًا وتجددًا وديناميكية في أطرها المفاهيمية والتطبيقية، في الفضاءات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ملخص الفصل الثاني

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- ظهر مفهوم الاستدامة وتطوّر عبر العقود الماضية، وقد أوضح الفصل أهم المفاصل التاريخية في السياق الدولي عبر استعراض أبرز المؤتمرات الدولية التي عالجت مسألة الاستدامة.
- ظهر مفهوم الاستدامة رسميًّا لأول مرة في عام ١٩٨٠م ، وكان ذلك الظهور في وثيقة أممية بعنوان: «إستراتيجية المحافظة الكونية»، وقد اشترك في إعدادها كل من: «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»، و«الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة»، و«الصندوق العالمي للطبيعة».
- باتت الاستدامة من أفضل المداخل التنموية، بل أضحت «النموذج التنموي الشائع» Dominant Paradigm of Development، وصارت تمثل «الرؤية الإستراتيجية الدولية» للتنمية، بدليل تبنيها من قبل المنظمات الدولية على نحو ما بيناه مفصلاً.
- بخصوص بواعث تبني «الاستدامة» يمكن القول: إن هذا التبني يتأسس على حقيقة اتصاف الفكر التنموي للاستدامة بالشمولية التكاملية، مع قدرة هذا الفكر على إحداث التوازن بين جوانب التنمية المنشودة، بعكس النظرة الضيقة التجزيئية للمنظور الاقتصادي للتنمية الذي يجعلها مساوية لـ «النمو الاقتصادي».
- هنالك صعوبة بالغة في بلورة تعريف للاستدامة وذلك لعدة أسباب تم توضيحها في هذا الفصل، الذي طرح العديد من التعريفات المقترحة من قبل بعض المنظمات وبعض الباحثين، كما تم طرح تعريف أكثر شمولاً للاستدامة مع تفكيك ذلك التعريف.
- تشدّد منظمة اليونسكو على الأهداف الاجتماعية للاستدامة: الإدارة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والتسامح، وتحقيق جودة الحياة للأجيال المعاصرة والقادمة.
- تبني الاستدامة لا يمكن أن يتم دون الوفاء بالمتطلبات الأخلاقية، مما يوجب تجذير أخلاقيات الاستدامة وتعميق الوعي المجتمعي حيالها.

- يجب النظر إلى الاستدامة على أنها عملية مجتمعية، تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع.
- الاستدامة لها ثلاثة مكونات رئيسة: البيئة، الاجتماع، الاقتصاد، وقد تم إيضاح مجمل لتلك المكونات.
- يعد النقد بمثابة العمود لخيمة الاستدامة، في الفضاءات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

أبرز مصطلحات الفصل الثاني

- الاستدامة. كلُّ ما يؤدي إلى ترقيةٍ عادلةٍ متواصلةٍ متكاملةٍ للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلاً؛ ضمن إطارٍ حضاريٍ إستراتيجيٍ تعاقديٍ يصون وينمي البيئةَ والمواردَ.
- أخلاقيات الاستدامة. الإطار القيمي الذي يوجِّه التفكير والقرار والممارسة في مجال الاستدامة.
- عقل الاستدامة. ذلك النسق من التفكير الذي يصنع قرارات مستدامة ضمن إطارها القيمي والقانوني.

أسئلة لتعميق الفهم

١- ما أبرز المفاصل التاريخية لبلورة مفهوم «الاستدامة» في السياق الدولي، وتطويره، وكيف انعكس ذلك على تطور الممارسة التطبيقية؟

٢- اكتب تقريرًا تحليليًّا تبين فيه أبرز البواعث التي دفعت باتجاه تبني «الاستدامة» على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية؟

٣- مع تبني المؤسسات الدولية للاستدامة، هل بلغت الاستدامة حد الإلزام بالتطبيق، مع التعليل لوجهة نظرك؟

٤- قامت بعض المنظمات الدولية وبعض الباحثين بتعريف «الاستدامة»، قم بإيراد تعريفين لكل منهما، مع التعليق عليها.

٥- أورد التعريف الأكثر شمولية لـ «الاستدامة» مع تفكيكه بطريقة تحليلية.

٦- ما المقصود بـ «أخلاقيات الاستدامة»؟ اذكر بعضًا من تلك الأخلاقيات واشرح بشكل مختصر بعض المظاهر الواقعية التي تخالفها؟

٧- مع التعليل والتمثيل، ما مكونات الاستدامة، وما أكثرها أهمية من وجهة نظرك؟ وهل يمكن أن تخضع للاستدامة للنقد ولماذا؟

٨- تناول أهم مؤشرات الاستدامة مع الأمثلة؟

٩- هل هناك علاقة بين الجودة والاستدامة؟ وضح ذلك مع الأمثلة والتطبيقات مع مراعاة ما ورد في جدول ٢-١؟

١٠- بعد قراءة السيرة الذاتية المختصرة للدكتورة «كرو هارلم برونتلاند»، والاستماع إلى المقابلة الواردة في الصندوق ٢-١، حدد أبرز العوامل التي جعلت هذه الشخصية تنجح في مجال الاستدامة على المستوى الدولي، وكيف يمكنك الإفادة من هذه السيرة، عبر طرح ما لا يقل عن عشرة دروس مستفادة؟

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا للتعرف على مدى انتشار وشيوع فكرة الاستدامة، ولتكن العينة ممثلة لشريحة محددة، على أن يتضمن النشاط ما يلي:

١- تصميم استبانة.

٢- عينة من طلبة الجامعة لا تقل عن ١٠٠.

٣- عينة من طلبة المرحلة الثانوية لا تقل عن ١٠٠.

٤- عينة من عموم المواطنين لا تقل عن ١٠٠.

٥- تحليلاً إحصائيًّا ومقارنة بين نتائج العينات.

ثم اكتب تقرير البحث، ودوّن كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا، وتناولوا فيه أبرز الأعمال والمساهمات لدولتكم في السياق الأممي للاستدامة، على أن يتضمن النشاط ما يلي:

١- جمع الوثائق ذات الصلة وتحليلها.

٢- تحديد الأعمال والمساهمات في هذا المجال.

٣- تصنيف تلك الأعمال والمساهمات بطريقة دقيقة.

٤- إظهار الإيجابيات والسلبيات في تلك الأعمال والمساهمات.

٥- مقترحات وتوصيات لتدعيم مسار الإسهامات في السياق الأممي.

ثم اكتبوا تقرير البحث ودوّنوا كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.